ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Layla Adil Abdul Qadir

Ministry of Education/Baghdad College High School for the Distinguished

Email:

Keywords:

A r t i c l e i n f o

Article history:

Received 29.Dec.2021

Accepted 17Feb.2022

Published 28.Feb.2022

Procedures of the Ministry of Interior in organizing the 1997 Jordanian Parliamentary elections

A B S T R A C T

The Jordanian atmosphere for the conduct of engineering, The parliamentary elections after the Jordanian government is ten-months before the end of its term, and the atmosphere by the Ministry of Interior was clear, including the modern and advanced introduction of services and works in all departments of the state to be ready with its agencies during a sufficient period Abstract from the occasions.

According to the ministry's directives, the Ministry of Information has equipped a special media center for the parliamentary elections, which provides local and international journalists with direct coverage in all polling and counting centers in the Kingdom, as well as concluding an agreement with Japan to provide decision-makers with accurate information in addition to providing services and information to voters and allocating funds for this purpose. The Jordanian government insisted on The statement of the Prime Minister, Abd al-Salam al-Majali, is its refusal for international observers to supervise the elections, which raises doubt about the main reason behind their refusal. To provide all appropriate conditions for the conduct of the election mechanism.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol2.Iss47.3081

إجراءات وزارة الداخلية في تنظيم الانتخابات النيابية الأردنية لعام ١٩٩٧

م.د. ليلى عادل عبد القادر
وزارة التربية / ثانوية كلية بغداد للمتميزين

الملخص

جاءت الإجراءات الأردنية لسير آلية الانتخابات النيابية بعد أن حل مجلس النواب الثاني عشر قبل شهرين من انتهاء مدته ، وكانت الجهود المبذولة من قبل وزارة الداخلية واضحة للأعيان بما فيها من إدخال الأجهزة الحديثة والمتطورة لخدمة العملية الانتخابية واستنفار جميع دوائر الدولة لتكون على أهبة الاستعداد مع أجهزتها لتوفير كافه المستلزمات الضرورية لسيرها .

وحسب توجيهات الوزارة جهزت وزارة الإعلام مركزا إعلاميا خاصا للانتخابات النيابية مما يوفر للصحفيين المحليين والدوليين تغطيه مباشرة في كافة مراكز الاقتراع والفرز بالمملكة وكذلك عقد اتفاقية مع اليابان لتزويد أصحاب القرار بمعلومات دقيقه بالإضافة إلى توفير الخدمات والمعلومات للناخبين وتخصيص مبالغ ماليه لهذا الغرض وجاء إصرار الحكومة الأردنية على لسان رئيس الوزارة عبد السلام المجالي رفضها لإشراف المراقبين دوليين على الانتخابات ، مما يثير الشك حول السبب الرئيس وراء رفضهم ، وبنفس الوقت يؤكد ما بينته بعض الأحزاب وفي مقدمتها حزب جبهة العمل الإسلامي ، ولكن هذا لا يعني نكران الدور الكبير والمبالغ به في بعض الإجراءات الذي اتخذته وزارة الداخلية لتوفير كافه الظروف الملائمة لسير آلية الانتخابات.

المقدمة

سلطت الدراسة الضوء على توجيهات وزارة الداخلية وتعليماتها لسير آلية الانتخابات وما أدخلته الوزارة من تقنيات آلية حديثة تعد نقلة نوعية هامة في تاريخ الأردن ، ألا وهي أستوديو "**الخيال التلفزيوني**" أو ما يسمى بالحقيقة الوهمية وهو أحدث ما توصلت إليه التكنولوجية العصرية في مجال البث التلفزيوني ، إذ يظهر الصورة على ثلاثة أبعاد بحيث تمكن المشاهد من تخيل المنبع في أي مكان في العالم وهو مربوط بجهاز كمبيوتر متطور جداً إضافة إلى إنشاء موقع تعريفي للانتخابات النيابية على شبكة الانترنت العالمية لتنقل مجريات العملية الانتخابية، وهذا تطور مهم في تاريخ الأردن المعاصر بعد مرحلتين من الانتخابات البرلمانية التي مرت بها المملكة الأردنية ١٩٨٩-١٩٩٣ .

وهنا يتبادر إلينا أسئلة عدة مفادها، هل حققت هذه الإجراءات النتائج المرضية لمجريات العملية الانتخابية ، ومدى مصداقية العمل الجاد الذي وفرته ، ومدى تقبل الشارع الأردني لهذه الإجراءات .

ومن أجل وضع إجابات وافية لهذه التساؤلات ، ولابد من الوقوف على نتائج هذه الإجراءات وتحليلها ، ومن جانب آخر يمكننا التعرف على هذه الإجراءات من خلال مطابقتها مع الوثائق الرسمية مثل الصحف والمجلات ، وان طغى على بعضها المبالغة في هذه الإجراءات ، فضلاً عن وضع خطة المتابعة من خلال الاستنباط والاستقراء والتحليل في تتبع الأسس المتبعة في الانتخابات المعاصرة .

وهنا لابد من أن يشير إلى تلك الإجراءات بصورة دقيقة وبالتفسير وتحليل كل ما توصلت إليه نتائج الانتخابات ، وما تم تقديمه من تغطية إعلامية شاملة وتسهيلات خصت الصحفيين المحليين والعرب والأجانب.

من نافلة القول هنا لابد التوضيح إن هذه الدراسة تتطلب الكثير من التحليل التاريخي نظراً لصعوبتها، فحاولنا قدر المستطاع التركيز على صياغة وتسلسل الأحداث التاريخية التي خرجت بها الانتخابات في الأردن عام ١٩٩٧م .

لذا فإن التصدي لكتابة مثل هكذا موضوع لم يكن أمراً سهلاً وذلك بسبب إن العديد من الوثائق والملفات مفقودة وقد أتلفت بسبب أو آخر، وان الإجراءات الحكومية ولاسيما إجراءات وزارة الداخلية التي شددت في الحصول على الوثائق ذات الصلة بالموضوع لمبررات أمنية ومن ذلك كان صعوبة بالغة أمام الباحثة في الحصول على المزيد من الوثائق والمعلومات ذات الصلة بالموضوع.

إجراءات وزارة الداخلية في تنظيم الانتخابات النيابية الأردنية لعام ١٩٩٧.

بعد صدور الإرادة الملكية المؤرخة الثالث والعشرين من تموز ١٩٩٧ المتضمنة إجراء الانتخابات لمجلس النواب (الأمانة العامة لمجلس النواب ، المملكة الأردنية الهاشمية)، وفقا لقانون الانتخاب المؤقت رقم (٢٤) الذي صدر في الخامس عشر من آيار ١٩٩٧، صدرت الإرادة الملكية بإجراء الانتخابات العامة لمجلس النواب الثالث عشر في الرابع من تشرين الثاني ١٩٩٧ على وفق قانون الانتخاب والأنظمة الصادرة بموجبه (مجلس النواب الأردني الثالث عشر ١٩٩٧-٢٠٠١، ٢٠٠١، ص١١؛ رجاء المعشر، ١٩٩٩، ص١٠) ، وذلك بعد أن حل مجلس النواب قبل شهرين من انتهاء مدته بصدور الإرادة الملكية بحل مجلس النواب الثاني عشر في واحد أيلول ١٩٩٧ (مجلس النواب الأردني الثالث عشر ١٩٩٧-٢٠٠١ ، ص١١)، والذي تم بموجبه تعديل على الجدول الملحق بالقانون الأصلي الخاص بتقسيم الدوائر الانتخابية، إذ حدد المقاعد التي تعود إلى ثلاث من المحافظات الجديدة (الجريدة الرسمية الاردنية ، ١٩٩٧ ، ص١٠٨؛ مجلس النواب الأردني الثالث عشر ، ١٩٩٧-٢٠٠١، ص١١) ، كما تضمن تعديلاً على المادة (٣٩)(هاني خير ، د.ت ، ص٣٢) فأناط صلاحية تمديد مدة الاقتراع الى رئيس اللجنة المركزية إضافة إلى تعديل المادة (٤٦) (هاني خير ١٩٨٦ ، ص ٢٧) ، والتي تتعلق بآلية تصويت الأمي (الجريدة الرسمية الأردنية ، ١٩٩٧ ، ص١٠٨ ؛ الحجازي ، ١٩٢٥، ص ص٢٠٢-٢٠٣؛ المسيعدين، ٢٠٠١ ، ص٦١)، واجريت هذه الانتخابات بإشراف رئيس الوزراء عبد السلام المجالي، واستكملت وزارة الداخلية استعداداتها كافة لإجراء الانتخابات، حيث تم تخصيص مراكز للاقتراع والفرز وتعيين اللجان المشرفة عليها في جميع الدوائر الانتخابية، وتم تشكيل لجنة مركزية في كل دائرة انتخابية برئاسة الحاكم الاداري وعضوية رئيس محكمة بداءة ، واحد قضاة الصلح في الدائرة الانتخابية التي لا توجد فيها محكمة بداءة وأحد موظفي الحكومة يعينه وزير الداخلية (ليلى عادل عبد القادر ، ٢٠٢١، ص١٥٦) .

وتتولى هذه اللجنة القيام بالمهام المنصوص عليها في القانون (الأسواق (جريدة)،العدد ١٢٨٠،١٩٩٧)، وحددت الوزارة (١٣٧٢) مركزاً للاقتراع في (٢١) دائرة انتخابية و(٣٦٨٩) صندوقاً للاقتراع و(١٠٧٥) لجنة فرز(الدستور (جريدة)، ،العدد١٠٨٥٠، ١٩٩٧) . وبحسب توجيهات وزارة الداخلية جهزت وزارة الإعلام مركزاً إعلاميا خاصاً بالانتخابات النيابية التي تجري في اليوم الرابع من أيلول بما يوفر للصحفيين المحليين والدوليين تغطية مباشرة من كافة مراكز الاقتراع والفرز بالمملكة إضافة لتقديم المعلومات المتعلقة بعدد السكان والنسبة المئوية للمقترعين وعدد المرشحين، ووفرت شركة الاتصالات الأردنية للمركز الإعلامي الخطوط الهاتفية اللازمة لمهمات الصحفيين إضافة لأجهزة الفاكس لوصلهم مباشرة مع صحفهم التي تسهل للصحفيين الوصول إلى تلك المعلومات بيسر وسهولة ومن جانبها أقامت مؤسسة الإذاعة والتلفزيون استوديو خاصاً في المركز الإعلامي لإجراء المقابلات مع المعنيين بالانتخابات النيابية وبثها مباشرة.

إضافة لتزويد المركز بـ (٥) كاميرات تلفزيونية وأجهزة تلفزيونية ليتسنى للصحفيين متابعة الحدث مباشرة من المركز (الدستور (جريدة)، ،العدد ١٠٨٥٠، ١٩٩٧).

واتفقت كل من حكومة الأردن واليابان على تخصيص مبلغ (١,٦٣) مليون دينار أردني (٢,٢٢) مليون دولار أمريكي لتسهيل إجراء الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٧ وتزويد أصحاب القرار بمعلومات دقيقة بالإضافة إلى توفير الخدمات الفعالة والمعلومات للناخبين، وقد تم توقيع اتفاقية بهذا الشأن يوم الثاني والعشرون من تشرين الأول عام ١٩٩٧ بين ريما خلف (زيادة أبو غنيمة ، ٢٠٠٥ ، ص ص٣٦٥-٣٦٦) وزيرة التخطيط – وتاكايوكي كيمور السفير الياباني في الأردن (الدستور (جريدة)، ،العدد١٠٨٣٨، ١٩٩٧).

وقامت مديرية الدفاع المدني بفتح غرف عمليات في جميع المراكز ، وتم اتخاذ كامل الاستعدادات للقيام بواجبهم وتقديم أية خدمة للمواطنين ووضعت كامل ضباطها وضباط صنفها وأفرادها على أهبة الاستعداد (الرأي (جريدة)، ،العدد٩٩٢٠، ١٩٩٧). وكما استقدمت وزارة السياحة للصحفيين العرب والأجانب الذين سيشاركون في تغطية الانتخابات البالغ عددهم (٥١٨) صحفياً وإعلاميا (٥١) منهم من خارج الأردن(الرأي (جريدة)، ،العدد٩٩٢٠، ١٩٩٧).

وقامت مديرية الأمن العام بفتح غرفة عمليات رئيسة ترتبط بها عمليات فرعية في مختلف محافظات المملكة بغية متابعة النشاطات الانتخابية عن كثب، وتوفير الحراسة اللازمة بصناديق الاقتراع وأماكن الفرز والطرق المؤدية لتلك الأماكن بهدف المحافظة على سير الانتخابات بنزاهة وشفافية كاملتين وتأمين النظام في مواقف السيارات في أماكن الفرز والاقتراع إضافة إلى منع حدوث أية اختناقات مرورية في الطرق المؤدية لتلك الأماكن بهدف المحافظة على سير الانتخابات بنزاهة وشفافية كاملتين وتأمين النظام في مواقف السيارات في أماكن الفرز والاقتراع (الأسواق (جريدة) ، العدد١٣٤٤، ١٩٩٧)، وأكد الفريق نصوح محي الدين (www.psd.gov.jo) مدير الأمن العام على ضرورة التعامل بأسلوب حضاري مع المواطنين بعيدا عن(غلظة التعامل) والتزام الحيادية التامة من مرتبات الأمن العام ومن خلال عدم التدخل من قريب وبعيد في سير العملية الانتخابية، وأهابت مديرية الأمن العام بالخوة المواطنين التقيد بالقوانين والنظم والتعليمات الموضوعة خدمة لهم وحفاظاً عليهم ولتمكينهم من ممارسة حقهم الدستوري في اختيار ممثليهم بيسر وسهولة وان يؤدوا واجباتهم بما ينسجم وقيمنا الأصيلة (الدستور(جريدة)، ،العدد١٠٨٥٠، ١٩٩٧).

وتحدث طلعت النوايسة (https://:M:facebook.com.) محافظ العاصمة (للدستور) عن استعدادات المحافظة للانتخابات قال: "**انه تم تخصيص مركز استعلامات في غرف عمليات كل دائرة انتخابية للإجابة على استفسارات المواطنين عن طريق الهاتف**"(الدستور(جريدة)، العدد١٠٨٢٤، ١٩٩٧) .

ذكر سليم أيوب مدير العلاقات العامة في وزارة الإعلام استعدادات الوزارة قال : "**إن الوزارة أعدت برنامجاً خاصاً لتسهيل جهود جميع المشاركين في التغطية الإعلامية للانتخابات من الصحفيين المحلين والعرب والأجانب مشيراً إلى انه سيتم تزويدهم ببطاقات صحفية خاصة تمكنهم من زيارة جميع مواقع الاقتراع والفرز في محطات المملكة**" ، وقال "**انه سيتم توفير وسائل النقل للازمة للصحفيين المحلين والعرب والأجانب لزيارة جميع مواقع نشاطات الانتخابية للاطلاع على سير العملية الانتخابية والفرز على ارض الواقع إضافة إلى توفير خدمات الترجمة الفورية باللغات العربية والأجنبية والفرنسية والألمانية لترجمة بيانات الناطق الرسمي والمؤتمرات الصحفية الرسمية**" (الأسواق (جريدة)، العدد١٣٤٤، ١٩٩٧).

وقال هاشم خريسات مدير الإذاعة "**إن البث المباشر المفتوح سيكون على كافة الموجات العاملة للإذاعة باللغات العربية والانكليزية والفرنسية حيث تم تمديد ساعات البث باللغات الأجنبية لنقل مجريات العملية الانتخابية اولاً بأول للمستمعين في كافة أنحاء العالم**" وقال "**إن الإذاعة وضعت خطة شاملة لتغطية الانتخابات النيابية تقوم على انتشار مندوبيها في كافة الدوائر الانتخابية لنقل الصورة اولاً بأول على الهواء مباشرة من مراكز الاقتراع المنتشرة في مختلف المناطق وكذلك من قاعات فرز النتائج مع تغطية كافة الوقائع العامة في المركز الإعلامي وغرف العمليات للانتخابات. وأضاف إن كل ذلك يرتبط بشبكة اتصالات مع استوديوهات الإذاعة ليكون النقل حياً وقت حدوثه، كما**

أعدت الإذاعة برامج خاصة لهذا اليوم تتضمن لقاءات مع شخصيات أردنية وعربية تتحدث عن الانتخابات والعملية الديمقراطية عموماً" (الدستور (جريدة)، العدد١٠٨٥٠، ١٩٩٧).

وأكد رئيس الوزراء عبد السلام المجالي رفض الأردن لإشراف مراقبين دوليين على الانتخابات في الأردن التي ستجري في الرابع من شهر تشرين الثاني المقبل وقال "**إننا نرفض وجود مثل هؤلاء المراقبين ونحرص على إن تجري الانتخابات نزيهة وحيادية وخاصة وان الديمقراطية في الأردن موضع التفاخر والثناء لدى كل الأوساط العربية والدولية، أما ما نرفضه هو وجود مراقبين دوليين للإشراف على نزاهة الانتخابات**" وقال "**فهذا بالأصل ما كان ليخرج على لسان أي أردني يدرك تماماً بأن هذه القيادة والحكومة تحرص كل الحرص على سمعة هذا البلد ونزاهة أدائه، فنحن ما شككنا في أنفسنا يوم من الأيام... والرقابة الدولية والإشراف الدولي لا تتأتى لدولة مثلنا ولقد أصبح العالم كله يتغنى ويتغزل بنهجنا الديمقراطي وبتعدديات الأردن السياسية ولا تقبل تحت أي ظرف أن يطعن في صدق ونزاهة أدائنا**" (الرأي (جريدة)، العدد٩٨٨٢، ١٩٩٧).

يبدو لنا ومن خلال ما صرح به المجالي برفضه المراقبة الدولية على الانتخابات ليس المقصود منه إبعاد المراقبة على الانتخابات النيابية ، بل كان يطمح بتثبيت الديمقراطية ونزاهة الانتخابات إذ ليس من الضرورة أن تكون هنالك مراقبة على الانتخابات لإثبات نزاهتها وعاجلا سوف تطلع وسائل الإعلام على نتائج الانتخابات ، ومن جهة أخرى لربما كانت هذه محاولة لإبعاد ما قد يسببه من حرج قد يحدث من قبل جماعة الإخوان المسلمين الذين قاطعو الانتخابات ودخول المراقبين والصحفيين للانتخابات لربما يحدث نوع من الإرباك أو يشكل فوضى في بعض المراكز الانتخابية التي يكون للإخوان المسلمين نفوذا قريبا منها .

قال ناصر جودة (https://arwikipedia.org/wiki) مدير محطة التلفزيون الأردني فيما يخص المركز الثقافي الملكي : "**إن هذا المركز أقيم في المركز الثقافي الملكي قد زود بمختلف الأجهزة والمعدات الاتصالية التي تنتج أفضل إمكانات التغطية للفعاليات الانتخابية للمراسلين والصحفيين العرب والأجانب**" وقال "**إن سيشمل على أستوديو تلفزيوني متكامل مزود بكافة الإمكانيات الفنية والطاقم البشرية لإجراء المقابلات مع المختصين والمسؤولين عند عملية الانتخاب وهذا الأستوديو مرتبط مع المحطة الرئيسية للتلفزيون الأردن للبث مباشرة على الهواء وعلى القناة الفضائية الأردنية كما أكد جودة الاستعدادات الفنية الكاملة في المركز الصحفي لتمكين مراسل الإذاعات والتلفزيونات العربية والأجنبية لبث رسالتهم مباشرة من المركز الصحفي واستقبال رسائل مراسلي محطة التلفزيون الأردني في محافظات المملكة حول عمليات الاقتراع والفرز في مختلف الدوائر الانتخابية**" (الأسواق (جريدة) ، العدد١٣٤٤، ١٩٩٧) .

اصطحب ناصر جودة (الرأي) في جولة في الاستوديوهات الحديثة عالية التقنية التي شيدت خصيصاً لتغطية الانتخابات النيابية يوم الرابع من تشرين الثاني ١٩٩٧ وحول الخلية الفنية العاملة في مبنى التلفزيون والمركز الثقافي الملكي قال جودة "**لقد أصبح هناك فريق فني متخصص يعمل على استكمال التحضيرات اللازمة بالأستوديو المركزي الخاص بالانتخابات والمربوط مع خمسة استوديوهات تقع في المركز الثقافي الملكي معان العقبة السلط اربد وإدخال مجريات عملية الاقتراع والفرز في الهواء مباشرة، وان التقنية النوعية الفنية التي قام التلفزيون الأردني بشرائها وتركيبها هو استوديو الخيال التلفزيوني أو ما يسمى بالحقيقة الوهمية وهو احدث ما توصلت إليه التكنولوجية العصرية في مجال البث التلفزيوني والذي يعمل على تأمين صورة نقية مميزة تظهر من خلال الرسم الكارتوني والجداول ووسائل القرارات التحليلية والرقمية وهذه جميعها مربوطة بجهاز كمبيوتر متطور جداً. وأوضح احدث ما يميز الأستوديو الذي يسمى بالتخيلي أو الحقيقة الوهمية ، انه يظهر الصورة على ثلاثة إبعاد بحيث تمكن المشاهدة من تخيل المنبع في أي مكان في العالم**" (الرأي (جريدة) ، العدد٩٨١٨، ١٩٩٧).

وبحسب تصريحات جودة حول المركز الثقافي الملكي ومازود به من أجهزه ومعدات اتصاليه لتغطيه العملية الانتخابية وإضافة إلى الطاقم البشري لإجراء المقابلات مع المختصين والمسؤليين عن عملية الانتخابية فيها الكثير من المبالغة والإسراف بالمبالغ الطائلة التي يحتاجها البلد بهذه الظروف الاقتصادية المتدنية والمفروض من الجهات السياسية المسؤلة عن الأعداد لهذه الانتخابات مراعاة ظروف الاقتصادية للبلد قبل الخوض بهذه الإجراءات .

وحول كلفة التجهيزات قال : "**إن القناة الثابتة والتلفزيون الفرنسي قامت بتوفير الأجهزة والخبراء الذين عملوا على تطوير برنامج معرب خاص بانتخابات المملكة وهذه جاءت ضمن إطار التعاون الثقافي الأردني الفرنسي للإذاعة والتلفزيون وان المركز الثقافي الملكي تم تجهيزه بقاعة للمؤتمرات الصحفية وأستوديو تلفزيوني وآخر للإذاعة وترجمة فورية وغرفة خاصة للتسجيل الإذاعي وجناح للتحرير الصحفي إضافة إلى أجهزة كمبيوتر موصولة بشبكة الانترنت وفاكسات وهواتف عمومية وخاصة ومركز لحقن الأشرطة التلفزيونية وبثها**" (الرأي (جريدة) ، العدد٩٨١٨، ١٩٩٧).

قال موسى الازرعي (culture.gov.jo.) رئيس فريق وكالة الانباء الاردنية في المركز الاعلامي "**ان الفريق الذي سيتولى تغطية للفعاليات الصحفية في المركز سيبدأ نشاطه اعتباراً من صباح يوم الانتخاب وعلى مدار الساعة وتضم عشرة صحفيين من ذوي الخبرات يجيدون عدة لغات أجنبية**" واضاف: " **ان هذا الفريق سيتابع عمله الى ما بعد اعلان النتائج الانتخابية ومختلف النشاطات المرتبطة بها اضافة الى انه سيتولى تقديم المعلومات المتعلقة بالانتخابات لجميع الصحفيين والإعلاميين المشاركين في تغطية الانتخابات**" (الأسواق (جريدة) ، العدد١٣٤٤، ١٩٩٧).

ويتضح لنا من خلال كلام الازرعي إن الانتخابات تجري بشفافية كبيرة والدليل دعوة صحفيين لنقل تفاصيل الانتخابات ويؤكد لنا شفافية العملية الانتخابية وتمسكهم بالديمقراطية وهذا يتناقض عند مقارنة تصريح المجالي وتصريحات الازرعي ونلاحظ هذا مجرد كلام إعلام يريد منه إظهار الانتخابات الأردنية وإنها تجري بشفافية ومراقبة شديدة من الدولة بكل أجهزتها .

ومن جهة ثانية أوضح سليمان سليم مدير الشؤون الفنية في وكالة الانباء الاردنية حيث قال "**ان الوكالة ستضع في خدمة المراسلين الصحفيين في المركز الصحفي جهازي بث صور مجانية وجهاز استقبال بنشرة للوكالة بشكل يسهل للصحفيين متابعة للفعاليات الانتخابية في جميع الدوائر. اضاف ان مركز الوكالة سيوفر الاجهزة اللازمة لارسال الصور خارج المملكة بواسطة البريد الالكتروني لشبكة الانترنت**" (الرأي (جريدة) ،٩٨١٨، ١٩٩٧). وذكر محمد الشوابكة (senate.jo/ar/content) مدير المركز الثقافي الملكي لوكالة الانباء الاردنية "**انه تم توفير خمسين خطاً هاتفياً للخدمات الاعلامية والصحفية وتوفير جميع خدمات البث الاخباري محلياً وعالمياً. واكد ان جميع العاملين في المركز قد وضعوا في خدمة الاجهزة الاعلامية المحلية والعربية والاجنبية لتوفير الخدمات التي تسهل مهمتهم الكبيرة ليعكسوا الصورة الحقيقية المشرقة لوجه الاردن**" (الأسواق (جريدة) ، العدد١٣٤٤، ١٩٩٧).

التقى المحرر السياسي لجريد الدستور برئيس مجلس إدارة شركة المتحدة للحاسبات الآلية مصطفى الرجباني الذي بين عمل الشركة فيما يخص التجهيزات الآلية للحاسبات "**قامت الشركة المتحدة للحاسبات الآلية بتركيب وتشغيل اجهزة حاسوب رئيسة وحاسبات شخصية واجهزة اتصال وبرامجيات ، في جميع مواقع وزارة الداخلية حيث تشكل هذه الاجهزة والبرامجيات البنية التحتية لبيئية الكمبيوتر في الوزارة ومن اول استخداماتها ستكون في الانتخابات النيابية لهذا العام حيث ستكون هذه الاجهزة مع مهندسي الشركة عاملاً لمساندة فرق وزارة الداخلية ومحافظاتها في عمليات فرز نشرات الناخبين**" (الأسواق (جريدة) ، العدد١٣٢١، ١٩٩٧).

صرح مأمون بلقر مدير عام شركة الاتصالات للدستور فيما يتعلق باجراءات الشركة حول الانتخابات "**بان الشركة اتخذت كافة الاجراءات لتأمين متطلبات الانتخابات النيابية المقبلة من خدمات الاتصالات اللازمة مساهمة منها في توفير متطلبات النجاح للانتخابات**" واضاف "**انه تنفيذاً لتوجيهات مجلس الادارة بخدمة العملية الانتخابية بالكامل**

ويشمل تأمين خطوط الاتصال والتوصيل اللازمة بشبكة نظام المعلومات والحاسوب بنوعية مميزة ما بين غرفة العمليات وزارة الداخلية وغرف العمليات والفرز في مختلف مناطق المملكة والبالغة احدى وعشرين دائرة والتي تم تجهيزها بتأمين ارقام آلية لخدمة الهاتف والفاكس حيث تم تجهيز (٣٦٦) خط هاتف و(٦٦) خط لاستخدام الفاكس كما تم تأمين (١٣٧٤) مركز اقتراع بالخدمة المطلوبة، واشار الى ان الشركة تعمل حالياً على فتح غرف عمليات فنية واحدة على مستوى المملكة والباقي في كل محافظة ترتبط بها الاقسام الفنية وستكون جاهزة لاداء الواجبات المطلوبة منها بسرعة وكفاءة عاليتين ، وتقوم وزارة الداخلية باتخاذ الترتيبات اللازمة لتجهيز غرف عمليات في مختلف الدوائر الانتخابية وتزويدها باجهزة الكمبيوتر المتطور التي سيتم ربطها بمركز الوزارة لادارة العملية الانتخابية. وان الاستعدادات جارية لتجهيز (٣٠) غرفة عمليات لتغطية كافة الدوائر الانتخابية وربطها بمركز الوزارة لمتابعة مجريات العملية الانتخابية اولاً بأول حتى ظهور النتائج واشارت الى ان العديد من الاجهزة الامنية بالوزارة تعمل على مدار الساعة لتجهيز هذه الغرفة وربطها بغرفة العمليات المركزية في اسرع وقت" (الدستور (جريدة) ، العدد١٣٢١، ١٩٩٧) .

قال هاني سواقده مدير الانتخابات في وزارة الداخلية فيما يتعلق باستعدادات الوزارة "**قامت وزارة الداخلية منذ شهور بالتخطيط والاعداد لإدارة العملية الانتخابية واشار في لقاء مع التلفزيون الاردني الى انه تم استخدام الاجهزة المتطورة لإدارة العملية الانتخابية عن طريق الحاسوب في غرفة العمليات مقسمة الى ثلاث اقسام الاول قسم الادارة والتقنية عن طريق حاسوب رئيسي مربوط بكل الدوائر الانتخابية في المملكة واستقبال النتائج بعد تدقيقها. وبين ان اجهزة الكمبيوتر تقوم بالتخزين بعد ان يتم باعطاء شارة التخزين مربوطة باجهزة حاسوب في وزارة الداخلية. واوضح ان القسم الثاني هو قسم اجرائي فكل دائرة مراسل للاطلاع على سير الامور ولم يحدث شيء والحمد لله مبيناً ان جميع المملكة باشرت عملها حسب نصوص القانون وان الاقبال جيد**". وقال "**ان القسم الثالث هو قسم مرادف لقسم الكمبيوتر حيث يتم ارسال الفاكسات المتضمنة المعلومات الواردة لتدقيقها اولاً**" (الرأي (جريدة) ، العدد٩٩١٧، ١٩٩٧).

ومن جانب آخر صرح هاشم الصباغ (الاولى للتامين ،التقرير السنوي الثاني ٢٠٠٩،ص١٥)(امين عام وزارة الداخلية لـ "الدستور" عن التجربة العملية لعملية الاقتراع قال "**انه تم يوم واحد وعشرين من تشرين الاول في الوزارة اجراء تجربة عملية لعملية الاقتراع تثبيتاً لما سيجري في الرابع من الشهر المقبل بهدف التأكيد من سلامة الاجراءات وكفاءة الاجهزة الالكترونية المستخدمة وتعامل العاملين معها في مختلف الدوائر الانتخابية بما في ذلك مراكز الاقتراع وانتهاء بعملية الافراز**"، واضاف الصباغ ، "**ان هذه العملية التجريبية كانت ناجحة بكل المقاييس والمعايير مما يؤكد على جاهزية مختلف المناطق الانتخابية للتعامل مع احداث يوم الرابع ووقائعه اقتراعاً وفرزاً**". وقد حضر العملية التجريبية نذير رشيد (زياد أبو غنيمة ، ٢٠٠٥، ص ص٣٤١-٣٤٢) وزير الداخلية الذي ابدى توجيهاته حول العملية الانتخابية برمتها وضرورة الدقة في التأكيد من شخصية المقترع وتبسيط الاجراءات امامه بما يتماشى مع نزاهة وحيادية الانتخابات) (الأسواق (جريدة) ،العدد ١٣١٢، ١٩٩٧).

استقبل نذير رشيد وزير الداخلية في قاعة الاجتماعات في مبنى الوزارة يوم الثاني من تشرين الاول وفداً يضم عشرة من سفراء دول الاتحاد الاوربي المعتمدين لدى البلاط الملكي الهاشمي (الأسواق (جريدة) ، العدد١٣٢٣، ١٩٩٧) ، وأكد رشيد خلال اللقاء ان وزارة الداخلية اتخذت كافة الاجراءات الكفيلة بالحفاظ على حرية ونزاهة الانتخابات النيابية القادمة وان الحكومة الاردنية لن توجه دعوة لجهات رسمية او هيئات دولية للإشراف ومراقبة الانتخابات التي ستجري يوم الاربعاء المصادف الرابع من تشرين الثاني واضاف نذير رشيد بأن وزارة الداخلية ستبذل كل ما في وسعها للتنسيق والتعاون مع الوزارات والجهات المعنية الاخرى لتسهيل مهمة الصحافة العربية والعالمية وممثلي الهيئات الدبلوماسية المعتمدة للاطلاع على سير مجريات العملية الانتخابية في اطار الشفافية التي تؤمن بها كمبدأ يدعم حرية الرأي (الأسواق (جريدة) ، العدد١٣٢٣، ١٩٩٧).

كما التقى فايز الطراونة (سامر حجازي ، ١٩٩٢، ص١٤٢) وزير الخارجية يوم السادس والعشرين من تشرين الاول مع ١٩٩٧ مع رؤساء البعثات الدبلوماسية العربية المعتمدة في الاردن. وتناول الحديث عن الاستعدادات والترتيبات المتخذة لأجراء العملية الانتخابية في الاردن والتطورات الايجابية التي تمت بشأنها. وان هذا اللقاء ياتي في اطار سلسلة من اللقاءات التي اعتادت الاردن ان تجريها مع سفراء الدول العربية الشقيقة للتباحث حول العديد من القضايا ومنها سير عملية الانتخابات في المملكة الاردنية الهاشمية التي ستجري في الرابع من الشهر المقبل
(الدستور (جريدة) ، العدد١٠٨٤٠، ١٩٩٧).

جدد الملك الحسين (محمد عارف رديف طالب ، ٢٠٠٦، ص ص٨–١٨ ؛ عبد الوهاب الكيالي ، ٢٠٠١ ، ص ص٥٤١–٥٤٢) تأكيده على ان تكون الانتخابات النيابية مثالية وشفافة بمعنى الكلمة وسيعبر المواطن عن رأيه في اختيار الانسب مشيراً الى ان الاستعدادات والترتيبات لإجراء الانتخابات على مستوى عال وهي كما توقعنا وانتظرنا والصورة افضل مما كانت عليه قبل اربع سنوات وسيكون البلد ممثل القدوة للآخرين، واكد على عزم الحكومة على وضع قانون عصري للانتخابات يعالج الثغرات الموجودة في القانون الحالي ، جاء ذلك خلال ترؤسه جانباً من جلسة مجلس الوزراء وبحضور الأمير الحسن (سامر حجازي ، ١٩٩٢، ص١٨) ولي العهد والتي تركزت في بحث آلية العملية الانتخابية والاجراءات التي اعدتها وزارة الداخلية من النواحي الادارية والامنية ليوم الانتخابات (الدستور (جريدة) ، العدد١٠٨٤٨، ١٩٩٧؛ الرأي (جريدة) ، العدد٩٩١٧، ١٩٩٧).

وبناء على قرار رئيس الوزراء عبد السلام المجالي تم تكليف السفير مازن العرموطي ناطقاً رسمياً لشؤون الانتخابات ابتداء من يوم الاثنين السابع والعشرين من تشرين الاول ١٩٩٧ وحتى انتهاء مرحلة الانتخابات لمجلس النواب الثالث عشر واعلان النتائج الختامية (الرأي (جريدة) ، العدد٩٨٨٤، ١٩٩٧). وبناء على ذلك عقد مازن العرموطي مؤتمراً صحفياً يومي الثامن والتاسع والعشرين من تشرين الاول في رئاسة الوزراء تحدث حول شؤون الانتخابات والخطوات التي ستتخذها الحكومة لضمان نزاهة العملية الانتخابية، وضمان حق الناخبين في دراسة حقهم ومكافحة أي سلوكيات تعترض مجريات الانتخاب وتم تزويد الصحفيين بعدة وثائق هامة حول الانتخابات (الدستور (جريدة) ، العدد١٠٨٤٢، ١٩٩٧). واعرب عن ترحيب الحكومة بأي وفد منظم او أي شخص اعتباري او مهتم بالعملية الانتخابية من أي مكان في العالم للاطلاع على مجريات العملية الانتخابية وزيارة مراكز الاقتراع والاطلاع على الملفات والمعطيات بكافة صورها دون قيود سوى الحدود القانونية مشيراً الى ان الحكومة تلقت طلباً من الجمعية العربية لحقوق الانسان، مؤكداً في نفس الوقت ان الحكومة لن تقدم اية دعوات رسمية بمثل هذه المنظمات والهيئات. فالحالات التي تستدعي فيها مثل هذه المنظمات غير مألوفة في الاردن مثل الكوارث والحروب الاهلية او اجراء الانتخابات لأول مرة كما هو الحال بالنسبة لكمبوديا والبوسنة، وحضر المؤتمر ممثلو وسائل الاعلام والصحافة العربية والعالمية ومدير الانتخابات في وزارة الداخلية ومدير عام وكالة الانباء الاردنية ومدير الاذاعة (الرأي (جريدة) ، العدد٩٨٨٤، ١٩٩٧).

اعلن مازن العرموطي الناطق الرسمي باسم الدولة لشؤون الانتخابات التعليمات الخاصة بمجريات العملية الانتخابية وجاء فيها : "**ان الدستور والقانون كفل حق الناخبين بمراقبة الانتخابات لذا يرجى من المرشح ومندوبيهم التواجد في مراكز الاقتراع قبل الساعة السابعة لحضور بداية الاقتراع وانه يحق لكل مرشح ان يكون له مندوب واحد في مركز الاقتراع ومندوب في غرفة الفرز يراقبان عمليتي الاقتراع والفرز حتى اعلان النتائج ويحق لمندوبي المرشحين ان يدلوا باصواتهم في مراكز الاقتراع المتواجدين فيها. كما يتم نقل صناديق الاقتراع ملفوفة ومشموعة ومختومة من مراكز الاقتراع الى مراكز الفرز تحت الحراسة المشددة ويحق للمرسحين او مندوبيهم مرافقة قوافل الصناديق بواسطة النقل الخاصة بهم ويتم تسليم صناديق الاقتراع الى اللجان المركزية في المحافظات في مراكز الفرز الرئيسية ويكون فيها المرشحون او مندوبون عنهم ويتم تسليم الصناديق الى لجان الفرز امام المتواجدين. واشار الى ان عملية فرز**

الاصوات التي تلاها كل مرشح امام الجميع وبحضورهم ويوقعون على محاضر الفرز ايضاً"(الأسواق (جريدة)، العدد١٣٢٤، ١٩٩٧)، كما اكد عبد السلام المجالي رئيس الوزراء خلال زيارته لمديرة الامن العام ان على الضباط وافراد جهاز الامن يوم الاقتراع انتهاج اسلوب اللطف واللين وعدم التحييز والالتزام بالحيادية في اقصى حدودها، ودعا الى الاطلاع بالمسؤوليات على اتم وجه خلال توفير الحراسة لمواقع الاقتراع والفرز ونقل الصناديق من مواقع الاقتراع الى حيث تتم عملية فرز الاصوات من اجل توفير اقصى درجات النزاهة والحرية التامة لسير العملية الانتخابية، كما دعا الى تنظيم مواقف السيارات وضبط العملية المروية في الطرق المؤدية الى صناديق الاقتراع لما لها من اهمية خاصة لتيسير مهمة الناخبين في ممارسة حقهم الدستوري باريحية تامة. وكان المجالي قد استمع الى ايجاز حول الواجبات والمهام التي اوكلت الى جهاز الامن العام لضمان سير العملية الانتخابية اضافة الى واجب الجهاز التقليدي في صون امن المواطنين في جميع مواقعهم (الرأي (جريدة) ، العدد٩٩١٨، ١٩٩٧).

الخاتمة والاستنتاجات .

انه على الرغم من صدور قانون الانتخاب المؤقت رقم ٢٤ لعام ١٩٩٧ والمعارضة الكبيرة التي لاقاها من قبل الشارع الاردني واخوان المسلمين الا انها جرت بموعدها المحدد ومشاركة الشعب بجميع اطيافه عدا "الاخوان" وبعض النقابات وكان لوزارة الداخلية الحضور الكبير من حيث الاعداد والتحضير لهذه الانتخابات وعلى راسهم وزير الداخلية نذير رشيد وادخل لأول مرة بالأردن اجهزة حاسوب رئيسية وحاسبات شخصية واجهزة اتصال وبرامجيات في جميع مواقع وزارة الداخلية حيث تشكل هذه الاجهزة البنية التحتية للوزارة واول استخدامها في الانتخابات النيابية بالإضافة إلى إدخال شبكة المعلومات الانترنت في العملية الانتخابية لتسهيل رؤية مجريات العملية الانتخابية للمغتربين بالخارج على الرغم مما تعانيه البلاد من مشاكل اقتصادية كبيرة ، وتبدوا لنا الإجراءات التي اتخذتها الحكومة قد بولغ فيها من حيث التحضيرات الكبيرة ، بالرغم من إن أمرها كان شبه محسوم لبعض الشخصيات المقربة من النظام السياسي الحاكم ، وظهر هذا واضحا من خلال إصرار أصحاب القرار الرسمي على رفض إشراف مراقبين دوليين لمتابعة سير العملية الانتخابية .

الإحالات والمصادر .

١- الامانة العامة لمجلس النواب المملكة الادنية الهاشمية.

٢- مجلس النواب الاردني الثالث عشر ١٩٩٧-٢٠٠١، الأمانة العامة لمجلس النواب، عمان، ٢٠٠١ ؛ رجاء المعشر، الديمقراطية في الاردن، "رسالة مجلس الامة" ، الاردن، (مجلد) ١، العدد ٣٣، ١٩٩٩ .

٣- مجلس النواب الاردني الثالث عشر ١٩٩٧ – ٢٠٠١ .

٤- المحافظة الجديدة هي محافظة العقبة وتضم مقعدين للمسلمين ومحافظة مادبا التي أصبحت دائرة مستقلة عن دوائر عمان بعد ان كانت تسمى بدائرة عمان السادسة وتضم ثلاثة مقاعد اثنين مسلمين وواحد للمسيحيين وبحسب هذا القانون اصبحت العاصمة تضم ست دوائر هي الاولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة ودائرة بدو الوسط بعد ان كانت دائرة مستقلة بذاتها وتضم مقعدين للمسلمين. ينظر : الجريدة الرسمية الاردنية، العدد ٢٢٢٩، ١٩٩٧/٥/٦؛ مجلس النواب الاردني الثالث عشر ١٩٩٧-٢٠٠١.

٥- نصت المادة (٣٩) "**يبدأ الاقتراع في اليوم المحدد للانتخابات النيابية العامة أو الفرعية من الساعة السابعة من صباح ذلك اليوم وينتهي في الساعة السابعة من مسائه ولرئيس هيئة الاقتراع تمديد هذه المدة حتى الساعة التاسعة من ذلك المساء** ". ينظر : هاني خير ، قانون الانتخاب لمجلس النواب قانون رقم ٢٢لسنة ١٩٨٦وتعديلاته ،جدول الدوائر الانتخابية ،نظام رقم (٦٠)لسنة ١٩٨٦،تعليمات البطاقة الانتخابية الشخصية ،عمان ،دت،ص ٣٢.

٦- نصت المادة (٤٦) أ "**يحضر الناخب امام هيئه الاقتراع في مركز الاقتراع المدرج اسمه في جدول الناخبين الموجود في ذلك المركز وبعد ان يتحقق رئيس الهيئه من وجود اسمه في ذلك الجدول ومن شخصيته بموجب بطاقته الانتخابيه الشخصيه يضع على قيدة في الجدول اشارة تدل على حضورة ويسلمة ورقه الاقتراع وبعد ان يوقعه ويطلب منه التوجه الى المعزل ليستعمل حقه في الاقتراع ويشترط في ذلك ان لايسمح لاي شخص بالاقتراع الا اذا ابرز بطاقته الانتخابيه الشخصيه لهيئة الاقتراع**" . ب-"**على الناخب ان يكتب اسماء المرشحين الذين يرغب في انتخابهم على ورقة الاقتراع التي تسلمها من رئيس هيئة الاقتراع ويعود الى صندوق الاقتراع ليضعها فيه ويحق للناخب اذا كان اميا ان يكلف رئيس الهيئه بكتابه اسماء الذين يريد انتخابهم على ان يتلو رئيس الهيئه الاسماء عليه بعد كتابتها بمسع من هيئه الاقتراع**" .ينظر :-هاني خير ،قانون الانتخاب لمجلس النواب "**قانون رقم ٢٢لسنة ١٩٨٦**" نظام الانتخاب نظام رقم "٦٠" لسنة ١٩٨٦،عمان ،١٩٨٦،ص٢٨.

٧- الجريدة الرسمية الاردنية، العدد ٢٢٢٩، ١٩٧٧/٥/٦؛ يوسف سلامة حمود المسيعدين، التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في الاردن، ١٩٨٩-١٩٩٩، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠١.

٨- ولد في مدينة الكرك عام ١٩٢٥، وحصل على درجة البكلوريوس في الطب من جامعة دمشق بتاريخ السادس والعشرين من حزيران ١٩٤٩ وزميل كلية الجراحين الامريكية منذ عام ١٩٦١، وتقلد العديد من الوظائف خلال المدة من عام ١٩٤٨-١٩٦٩، وفي عام ١٩٦٩ عين وزيراً للصحة وظل محتفظاً بهذا المنصب حتى عام ١٩٧٠، ثم عين وزيراً للصحة ورئاسة الوزراء، وبقي بهذا المنصب حتى الثاني والعشرون من ايار عام ١٩٧١ ثم عين ثانياً وزيراً للدولة لشؤون رئاسة الوزراء، وظل بهذا المنصب حتى الثامن عشر من آب عام ١٩٧١ وعين رئيساً للتعليم ووزير الدولة لشؤون الرئاسة ورئيس الجانب الاردني في الوفد الاردني الفلسطيني المشترك لمؤتمر السلام الذي عقد في مدريد عام ١٩٩١ والمحادثات الثنائية الاردنية الاسرائيلية في واشنطن. ينظر : سامر حجازي، موسوعة الشخصيات الاردنية، عمان، ١٩٢٥.

٩- ليلى عادل عبد القادر ، الانتخابات البرلمانية في الاردن ١٩٨٩- ١٩٩٧ دراسة تاريخية ، العراق ، ٢٠٢١ ،ص ١٥٦ .

١٠- الاسواق (جريدة) ، الاردن، العدد ١٢٨٠، ٣٠ ايلول ١٩٩٧.

١١- الدستور (جريدة) ، الاردن، العدد ١٠٨٥٠، ٤ تشرين الثاني ١٩٩٧.

١٢- الدستور (جريدة) ، الاردن، العدد ١٠٨٥٠، ٤ تشرين الثاني ١٩٩٧.

١٣- ريما محمد خلف الهنيدي : ولدت عام ١٩٥٣ في الكويت ودرست في الجامعة الأمريكية في بيروت الاقتصاد عام ١٩٧٦، ودكتوراه في علم الأنظمة من جامعة ولاية بورتلاند الأمريكية عام ١٩٨٤. شغلت منصب وزيرة الصناعة والتجارة في التعديل الوزاري الذي جرى في الثاني من كانون الاول عام ١٩٩٣ على حكومة عبد السلام المجالي المشكلة في الثلاثين من آيار عام ١٩٩٣ ثم شغلت منصب وزيرة التخطيط في حكومة الشريف زيد بن شاكر المشكلة في الثامن من كانون الثاني عام ١٩٩٥ ، ثم شغلت نفس المنصب في حكومة عبد الكريم الكباريتي المشكلة في الرابع من شباط عام ١٩٩٦ ثم حكومة عبد السلام المجالي المشكلة في التاسع عشر من آذار عام ١٩٩٧ ثم شغلت منصب نائب رئيس الوزراء ومنصب وزير التخطيط في حكومة عبد الرؤوف الروابدة المشكلة في الرابع من آذار ١٩٩٣ . ينظر : زياد ابو غنيمة، الوزراء الحزبيون على خارطة الحكومات الاردنية ١٩٢١-٢٠٠٥، ج٢، عمان، ٢٠٠٥.

١٤- وسيتم سحب المبلغ المشار اليه من الصندوق الاردني – الياباني الخاص بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية الذي تم تأسيسه مؤخراً برأسمال قدره (٦٠) مليون دولار أمريكي لدعم المشاريع في الأردن ولتسهيل استخدام المنح اليابانية. ينظر : الدستور (جريدة) ، الأردن، العدد ١٠٨٣٨ ، ٢٣ تشرين الأول ١٩٩٧.

١٥- الرأي (جريدة) ، الأردن، العدد ٩٩٢٠، ٤ تشرين الثاني ١٩٩٧.

١٦- الرأي (جريدة) ، الأردن، العدد ٩٩٢٠، ٤ تشرين الثاني ١٩٩٧.

١٧- الاسواق (جريدة) ، الاردن، العدد ١٣٤٤، ٤ تشرين الثاني ١٩٩٧.

١٨- ولد في اربد عام ١٩٣٧ التحق بجهاز الأمن العام عام ١٩٥٦ وشغل عدة مناصب من أهمها مدير التحقيقات الجنائية ومدير لشرطة العاصمة ومساعداً لمدير الأمن العام للشرطة القضائية و مديراً للأمن العام . ينظر : www.psd.gov.jo

١٩- الدستور (جريدة) ، الاردن، العدد ١٠٨٥٠، ٤ تشرين الثاني ١٩٩٧.

٢٠- طلعت سليم مشوح النوايسة ولد في عمان عام ١٩٤٣ وعمل محافظ العاصمة عمان عام ١٩٩٧ ، وعمل أمين عام وزارة الداخلية ونائباً لأمين أمانة عمان الكبرى ومحافظاً للزرقاء ومديراً لدائرة المتابعة والتفتيش في الثامن والعشرين من كانون الثاني عام ٢٠١١ . ينظر : M.Facebook.com

٢١- الدستور (جريدة) ، الاردن، العدد ١٠٨٢٤، ٩ تشرين الاول ١٩٩٧.

٢٢- الاسواق (جريدة) ، الاردن، العدد ١٣٤٤، ٤ تشرين الثاني ١٩٩٧.

٢٣- الدستور (جريدة) ، الاردن، العدد ١٠٨٥٠ ،٤ تشرين الثاني ١٩٩٧.

٢٤- الرأي (جريدة) ، الاردن، العدد ٩٨٨٢، ٢٧ ايلول ١٩٩٧.

٢٥- مواليد العاشر من تموز عام ١٩٦١ في عمان وحصل على بكلوريوس في العلاقات الدولية والقانون والمنظمات الدولية جامعة جورج تاون في الولايات المتحدة الامريكية ومن اهم المناصب التي شغلها في ١٩٨٥–١٩٩٢ في الديوان الملكي الهاشمي وعام ١٩٩٤ شغل منصب مدير التلفزيون الاردني ومدير عام لمؤسسة الاذاعة والتلفزيون عام ١٩٩٨– ١٩٩٩ وزير الاعلام وناطق رسمي بأسم الحكومة و٢٠٠٧–٢٠٠٩ وزيراً لشؤون الاعلام والاتصال ٢٠٠٩–٢٠١٦ وزير الخارجية وشؤون المغتربين. ينظر : https://arwkipedia.org/wiki

٢٦- الاسواق (جريدة) ، الاردن، العدد ١٣٤٤، ٤ تشرين الثاني ١٩٩٧.

٢٧- الرأي (جريدة) ، الاردن، العدد ٩٩١٨، ٣ تشرين الثاني ١٩٩٧.

٢٨- الرأي (جريدة) ، الاردن، العدد ٩٩١٨، ٣ تشرين الثاني ١٩٩٧.

٢٩- ولد موسى نزار الازرعي في الحصن عام ١٩٤٦، وحصل على دكتوراه ا في علم الاجتماع من جامعة تونس الأولى عام ١٩٩١، وعمل في الصحافة، وفي إذاعة عمان، وفي وكالة الأنباء الأردنية، ووزارة الإعلام إلى أن تقاعد، من أهم الفعاليات التي شارك بها ، شارك في مؤتمر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الكسو) عام ١٩٩٤ وفي مؤتمر المنظمة نفسها عام ١٩٩٦ ، كما شارك في مهرجان الخالدية للشعر النبطي عام ١٩٩٨ . ينظر :culture.gov.jo

٣٠- الاسواق (جريدة) ، الاردن، العدد ١٣٤٤، ٤ تشرين الثاني ١٩٩٧.

٣١- الرأي (جريدة) ، الاردن، العدد ٩٩١٧، ٢ تشرين الثاني ١٩٩٧.

٣٢- هو محمد سالم سليمان الشوابكة ولد في جرينة الشوابكة – مادبا في الرابع من كانون الثاني عام ١٩٥٠ وحصل على بكالوريوس إدارة عامة وعلوم سياسية ثم دبلوم دراسات عليا ماجستير وعمل في السلك الدبلوماسي الأردني في عدد من السفارات الأردنية وعمل مساعداً لمدير عام الاذاعة والتلفزيون ومديراً عاماً للمركز الثقافي الملكي ومحافظا في وزارة الداخلية وأمين عام ديوان الخدمة المدنية وعضو مجلس الأعيان الثاني والعشرون ٢٠٠٧ – ٢٠٠٩. ينظر : senate. Jo .

٣٣- الاسواق (جريدة) ، الاردن، العدد ١٣٤٤، ٤ تشرين الثاني ١٩٩٧.

٣٤- الاسواق (جريدة) ، الأردن ، العدد ١٣٢١، ا تشرين الثاني ١٩٩٧.

٣٥- الدستور (جريدة) ، الاردن، العدد ١٠٨٣٥، ٢٠ تشرين الاول ١٩٩٧.

٣٦- الرأي (جريدة) ، الاردن، العدد ٩٩١٧، ٢ تشرين الثاني ١٩٩٧.

٣٧- هاشم محمد علي احمد الصباغ ولد عام ١٩٤٢ وحصل على شهادة الدكتوراة محاسبة من جامعة اريزونا – الولايات المتحدة الامريكية ١٩٧١ وعمل رييس مجلس ادارة شركة بيت الاستثمار للخدمات المالية اعتبارا من ١/٩/٢٠٠٦ ونائب رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي لشركة الاول للتمويل اعتبارا من ١٣/٨/٢٠٠٦ ورئيس مجلس ادارة شركة بيت الاستثمار السوري ورئيس هيئه مديرين لشرة المعهد الوطني للعلوم الهندسة والادارية مدارس اكسفورد ومستشار اقتصادي لرئيس الوزراء ومدير الدائرة الاقتصادية وامين عام وزارة الداخلية الاردنية ورئيس

قسم المحاسبة كلية الاقتصاد والتجارة –الجامعة الاردنية ومعتمد لدى هيه الاوراق المالية كمدير اصدار ومدير استثمار ومستشار مالي .ينظر : الاولى للتامين شركة أردنية ، التقرير السنوي الثاني ٢٠٠٩،ص١٥.

٣٨- ينحدر من اصول سورية ولد في مدينة السلط الاردنية عام ١٩٢٩، التحق بالكلية العسكرية في بغداد عام ١٩٤٧ وتخرج منها عام ١٩٥٠، حيث التحق بعدها بالجيش العربي الاردني في نفس العام. وكان من مؤسسي تنظيم الضباط الاحرار في الاردن عام ١٩٥١، واتهم بالضلوع في المحاولة الانقلابية التي وقعت ضد الملك حسين في نيسان عام ١٩٥٧، فهرب الى سوريا حتى صدور العفو الملكي العام عن جميع المعارضين المقيمين خارج الاردن في شهر شباط عام ١٩٦٥ عاد بعد ذلك الى الاردن واعيد الى الخدمة العسكرية مرة اخرى ضابطاً في جهاز المخابرات الاردنية وعين رئيساً لجهاز المخابرات العامة في شهر شباط عام ١٩٧٣ وترك رئاسة المخابرات وعين سفيراً للاردن في المغرب حتى آيار عام ١٩٧٤ وعين عضواً في مجلس الاعيان عام ١٩٨٩، ثم عين وزيراً للداخلية في حكومة عبد السلام المجالي الثالثة التي تشكلت في نيسان عام ١٩٩٧. ينظر : زياد ابو غنيمة، الوزراء الحزبيون على خارطة الحكومات الاردنية ١٩٢١–٢٠٠٥، ج٢، عمان، ٢٠٠٥.

٣٩- الاسواق (جريدة) ، الاردن، العدد ١٣١٢، ٢٢ تشرين الاول ١٩٩٧.

٤٠- وانه تم منحهم بطاقات لدخول مركز لاقتراع .

٤١- الاسواق (جريدة) ، الاردن، العدد ١٣٢٣، ٣ تشرين الثاني ١٩٩٧.

٤٢- فايز احمد محمود حمد خلف الطراونة ولد في عمان ١٩٤٩ وحصل على بكلوريوس في الاقتصاد من الجامعة الاردنية عام ١٩٧١ وماجستير في علم الاقتصاد جامعة جنوب كاليفورينا عام ١٩٧٤ ودكتوراه في علم الاقتصاد من ذات الجامعة، عمل مساعداً لرئيس التشريفات الملكية عام ١٩٧١ وسكرتير اقتصادي لرئيس الوزراء عام ١٩٨٠ وعين وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عام ١٩٨٨ ينظر : سامر حجازي، موسوعة الشخصيات الاردنية، عمان، ١٩٩٢.

٤٣- الدستور (جريدة) ، الاردن، العدد ١٠٨٤٠، ٢٧ تشرين الاول ١٩٩٧.

٤٤- الملك الحسين بن طلال بن عبد الله ثالث ملوك المملكة الاردنية الهاشمية ولد في عمان في الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٣٥، وكانت طفولته يسيرة جدا اكمل دراسته الابتدائية في عمان وبعدها درس في كلية فكتوريا في الاسكندرية بمصر، وبعدها في مدرسة هارو في المملكة المتحدة حيث درس العلوم العسكرية في اكاديمية ساندهرست العسكرية الملكية وانهى دراسته في عام ١٩٥٢ وبعد مرض الملك طلال بن عبد الله قرر مجلس الامة الاردني تنحيته عن عرش المملكة الاردنية الهاشمية والتنازل عنها لولي العهد الحسين بن طلال يوم الحادي عشر من آب عام ١٩٥٢ وفيها كان عمره اقل من السن القانوني وشكل مجلس وصاية على العرش لحين بلوغه السن القانوني في الثاني من آيار ١٩٥٣ تم تتويجه ملكاً على المملكة الاردنية الهاشمية وتوفي في السابع من شباط ١٩٩٩. ينظر : محمد عارف رديف طالب، الملك الحسين بن طلال ودوره السياسي في الاردن ١٩٥٣–١٩٦٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٦؛ عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج٢، ط٤، بيروت، ٢٠٠١.

٤٥- ولد في العشرين من اذار ١٩٤٧، وحصل على بكلوريوس بمرتبة الشرف في العلوم السياسية والتاريخ من جامعة اوكسفورد عام ١٩٦٦–١٩٦٧، وصدرت الارادة الملكية بتسمية الامير حسن ولياً للعهد بتاريخ التاسع من نيسان ١٩٦٥، وقد اصبح نائباً للملك في اثناء سفره خارج الاردن عدة مرات، وافتتح الامير الدورة العادية لمجلس الامة الاردني التاسع والقى خطاب العرش بتاريخ العاشر من تشرين الثاني ١٩٦٧، وافتتح كذلك الدورة العادية النيابية لمجلس الامة بتاريخ الثاني من تشرين الاول ١٩٦٨، وترأس الامير عدة وفود رسمية اردنية سافرت الى خارج الاردن من اجل تعزيز العلاقات الاردنية – الدولية. ينظر : سامر حجازي ، المصدر موسوعة السابق .

٤٦- الدستور (جريدة) ، الاردن، العدد ١٠٨٤٨، ٢ تشرين الثاني ١٩٩٧ ؛ الرأي (جريدة) ، الاردن، العدد ٩٩١٧، ٢ تشرين الثاني ١٩٩٧.

٤٧- انه من خارج الوسط الاعلامي كما انه من خارج كادر وزارة الداخلية واعطيت له كافة التسهيلات لاداء مهمته التي سيقوم بها من رئاسة الوزراء ومن خلال التلفزيون اذا اقتضت الضرورة. ينظر : الرأي (جريدة)، الاردن، العدد ٩٨٨٤، ٢٩ تشرين الاول ١٩٩٧.

٤٨- اهمها وثيقة بخصوص المجموع التراكمي لاعداد البطاقات الانتخابية المسلمة حتى نهاية يوم الاثنين الماضي السابع والعشرين من تشرين الاول ١٩٩٧، ويتناول هذا الجدول الدوائر الانتخابية. ومجموع الناخبين المسجلين من الإناث والذكور والمجموع التراكمي للبطاقات المسلمة والنسبة البطاقة المسلمة، والنسبة البطاقات المسلمة الى أعداد الناخبين، يضاف إلى ما سبق ثلاث وثائق بشان انتخابات ١٩٨٩ وانتخابات ١٩٩٣ والانتخابات الحالية، وتبدو الفائدة جلية عبر المقارنة الموضوعية ما بين الانتخابات التي جربت على مدى اعوام ٨٩، ٩٣، ٩٧ . وتضم هذه الجداول معلومات عن الدوائر الانتخابية، وعدد المقاعد وعدد المرشحين ، وتقديرات عدد السكان وعدد الناخبين . ينظر : الدستور (جريدة) ، الاردن ، العدد ١٠٨٤٢ ، ٢٩ تشرين الاول ١٩٩٧.

٤٩- الرأي (جريدة) ، الاردن، العدد ٩٨٨٤، ٢٩ تشرين الاول ١٩٩٧.

٥٠- الاسواق (جريدة) ، الاردن، العدد ١٣٢٤، ٤ تشرين الثاني ١٩٩٧.

٥١- الرأي (جريدة) ، الاردن، العدد ٩٩١٨، ٣ تشرين الثاني ١٩٩٧.